نوفمبر 2023

حول إقامة دولة اسكتلندية جديدة:
القطاع البحري في دولة اسكتلندا المستقلة

BUILDING A NEW SCOTLAND

ملخص

نظرة عامة

يتمثل القطاع البحري باسكتلندا في البيئة البحرية والساحلية ومسطحات المياه العذبة، والصناعات والمجتمعات المعتمدة على القطاع البحري، وكذلك التشريعات والعلوم التي تدعمه وتديره، ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع يثري اسكتلندا بالعديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونظرًا إلى كون اسكتلدنا دولة جزرية وبحرية، فإن بحارنا وسواحلنا وجزرنا تُشكّل أيضًا جزءًا من هويتنا الوطنية ونمط حياتنا، وتشكل الصناعات البحرية أيضًا دورًا جوهريًا في خلق فرص العمل واستدامتها في المواقع الساحلية والجزرية بما يضمن استمرارية العديد من المجتمعات على المدى الطويل.

يتمتع القطاع البحري في اسكتلدنا بالعديد من الإمكانات الهائلة التي لا يمكن الوصول إليها ما لم تكن لدينا الصلاحيات الكاملة التي تؤهلنا لدعم هذا القطاع ومنحه الأولوية التي يستحقها؛ لذلك يوضح هذا التقرير كيفية تحقيق هذا الأمر على نحو مستقل.

أهمية القطاع البحري في اسكتلندا

يمثل القطاع البحري الاسكتلندي مجالًا ذا حجم وثقل وقيمة كبرى، وتتسع بحارنا لتبلغ مساحة أكبر بستة أضعاف تقريبًا مقارنةً بمساحة اليابسة في اسكتلندا وتشكّل نحو ثلثي المساحة البحرية التي تسيطر عليها المملكة المتحدة. ويمثل القطاع البحري أيضًا واحدًا من أهم العناصر التي تسهم في ازدهار اسكتلندا، حيث حقق نموًا بواقع 5 مليارات جنيه إسترليني من إجمالي القيمة المضافة في عام 2019، وهذا يمثل 3.4% من إجمالي الاقتصاد الاسكتلندي.

تتمتع اسكتلندا بأكبر حصة من الأصول البحرية على مستوى المملكة المتحدة. ففي عام 2022، أسهمت اسكتلندا بنسبة 62% من قيمة جميع المأكولات البحرية التي أتت بها سفن الصيد البريطانية وبنسبة 67% من وزنها، وتمثل الصادرات من أسماك السلمون الأطلسي المستزرعة في اسكتلندا أكبر صادرات المواد الغذائية في المملكة المتحدة. وإلى جانب هذه الصناعات الراسخة، تمتلك اسكتلندا أيضًا عددًا من القطاعات الناشئة والنامية -مثل السياحة البحرية والأعشاب البحرية- التي تحظى بأهمية متزايدة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل عبر العديد من المجتمعات الساحلية والجزرية.

تسهم بحار اسكتلندا أيضًا بإمكانات هائلة في مجال توليد طاقة الرياح، الأمر الذي أثمر عن تطورات جديدة مثل برنامج "سكوتوينـد" الذي يوفر فرصة استثنائية لدعم عملية التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة وضمان توليد الطاقة النظيفة والآمنة.

ومن الجدير بالذكر أن بيئتنا البحرية تحظى أيضًا بأهمية قصوى وقيمة كبرى من الناحية البيئية، حيث تتسم بالتنوع البحري الهائل ومجموعات من النباتات والحيوانات البحرية بالغة الأهمية، مثل الطيور البحرية ومحار المياه العذبة المنتج للؤلؤ وعشب البحر.

تتمتع اسكتلندا بسجلٍ حافلٍ بالإنجازات في حماية بيئتنا البحرية عبر شبكة المناطق البحرية المحمية لدينا. ومع ذلك، يبدو أننا بحاجة إلى إحداث تغيير أكبر يهدف إلى معالجة أزمتي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. لذلك نعمل معًا مع المجتمعات من أجل التوصل إلى سبل ترمي إلى زيادة تعزيز حماية المناطق البحرية ومساعدتنا في اتخاذ إجراءات تتناسب مع حجم التحديات المناخية والطبيعية التي نواجهها.

حدود الدستور الحالي

يوضح هذا التقرير النهجين الحالي والسابق اللذين اتبعتهما حكومات المملكة المتحدة ومدى تأثيرهما على الحد من نمو القطاع البحري، والإجراءات التي انطوى عليها ذلك والتي تتعارض تعارضًا مباشرًا مع مصالح القطاع البحري في اسكتلندا.

انسحبت اسكتلندا من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي تعارض مع رغبات غالبية الشعب الاسكتلندي التي عبروا عنها بشكل ديمقراطي. وقد أدى ذلك -على النحو الموضح في هذا التقرير- إلى ما يلي:

- إبرام اتفاقية التجارة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى تقييد فرص اسكتلندا في الصيد مقارنةً بما كانت عليه في ظل سياسة مصايد الأسماك المشتركة لبعض أنواع الأسماك
- فرض قيود رئيسية جديدة على تجارة المأكولات البحرية، الأمر الذي يزيد بشكلٍ كبير من تكاليف التوثيق والتعبئة والنقل التي يتكبدها مصدرو المأكولات البحرية إلى الاتحاد الأوروبي
- فقدان حُرية الحركة وتقييد إمكانية الوصول إلى العمالة على جميع مستويات صناعة صيد المأكولات البحرية، والمخاطرة بانخفاض تعداد السكان في المجتمعات الساحلية والجزرية.

لا تزال السلطات التشريعية المهمة -اللازمة لتوفير الإمكانات البحرية الكاملة لاسكتلندا- تخضع لرقابة وستمنستر الحصرية حتى بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وهذا يتضمن الاختصاص الحصري الذي يحكم العلاقات الدولية والذي يقيد السعي نحو تحقيق المصالح الاسكتلندية ويفرض حدودًا على تدخل الحكومة الاسكتلندية.

لذلك، لا تستطيع اسكتلندا التفاوض دفاعًا عن مصالحها المعتمدة على مصايد الأسماك على الصعيد الدولي وأولوياتها التي تشمل أسماك السلمون، الأمر الذي يُعد أكثر أهمية بالنسبة إلى اسكتلندا مقارنةً ببقية بلدان المملكة المتحدة التي تواجه خطرًا مستمرًا يتمثل في استبعادها من قائمة الأولويات على طاولة مفاوضات التجارة الحرة في المملكة المتحدة مقارنةً بمصالح أخرى للمملكة المتحدة.

تتأثر السلطات الحالية للبرلمان والحكومة الاسكتلندية أيضًا بوضع الحكومة البريطانية التي تبدي استعدادها بشكل متكرر للتدخل في عملية صنع القرار المفوضة في بعض المجالات -كالتمويل البحري- والتي تسعى إلى خفض مستوى الإجراءات الرئيسية لحماية البيئة البحرية التي تم وضعها خلال فترة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

القطاع البحري ومدى استقلاله في اسكتلندا

سيتيح الاستقلال للبرلمان والحكومة الاسكتلندية اتخاذ أهم القرارات المتعلقة بمستقبل القطاع البحري الاسكتلندي، ويمكن لاسكتلندا اتباع النُهج الحالية حيثما كان ذلك مناسبًا، إلا أنه بوسعها أيضًا اتخاذ خيارات مختلفة تمامًا تعكس الاحتياجات والظروف الفريدة لاسكتلندا.

تصبح اسكتلندا بفضل الاستقلال قادرة على التقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيتيح لمصدري المأكولات البحرية الاسكتلنديين إمكانية الوصول الحُر إلى أضخم سوق في العالم، وهذا سيمنح شركات المأكولات البحرية والمجتمعات الساحلية وقطاع العلوم البحرية لدينا القدرة على الاستفادة من حُرية الحركة داخل الاتحاد الأوروبي.

إن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيؤهل اسكتلندا لاحتلال مركز مثالي يمكنها من تقديم مساهمة بنّاءة في وضع قوانين الاتحاد الأوروبي الحالية والمستقبلية، مثل إصلاحات السياسة المشتركة لمصايد الأسماك. وسنستخدم خبراتنا في القطاع البحري لوصول إلى أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في تحقيق نتائج السياسة المشتركة لمصايد الأسماك وغيرها من الأولويات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي، مثل التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وتنمية الاقتصاد الأزرق.

نحن قادرون على إيلاء الأولوية لمصالحنا البحرية في قلب أوروبا والتفاوض على حصة عادلة من تمويل الاتحاد الأوروبي للاستثمار في صناعة المأكولات البحرية ومجتمعاتنا الساحلية وقطاع العلوم البحرية لدينا.

بات لاسكتلندا حضور فعال في المشهد العالمي، وسنتمتع للمرة الأولى بالقدرة على التفاوض على الصعيد الدولي والانضمام إلى الهيئات الدولية وإقامة شراكات مع الدول الأخرى فيما يتعلق بجداول الأعمال البحرية العالمية لخدمة مصالحنا.

وحيث إن إمكاناتنا البحرية تُعَد فرصة غير مسبوقة، فإننا نتطلع إلى عقد حوار مفتوح وبنَّاء حول أفضل سبل تطوير القطاع البحري في اسكتلندا.

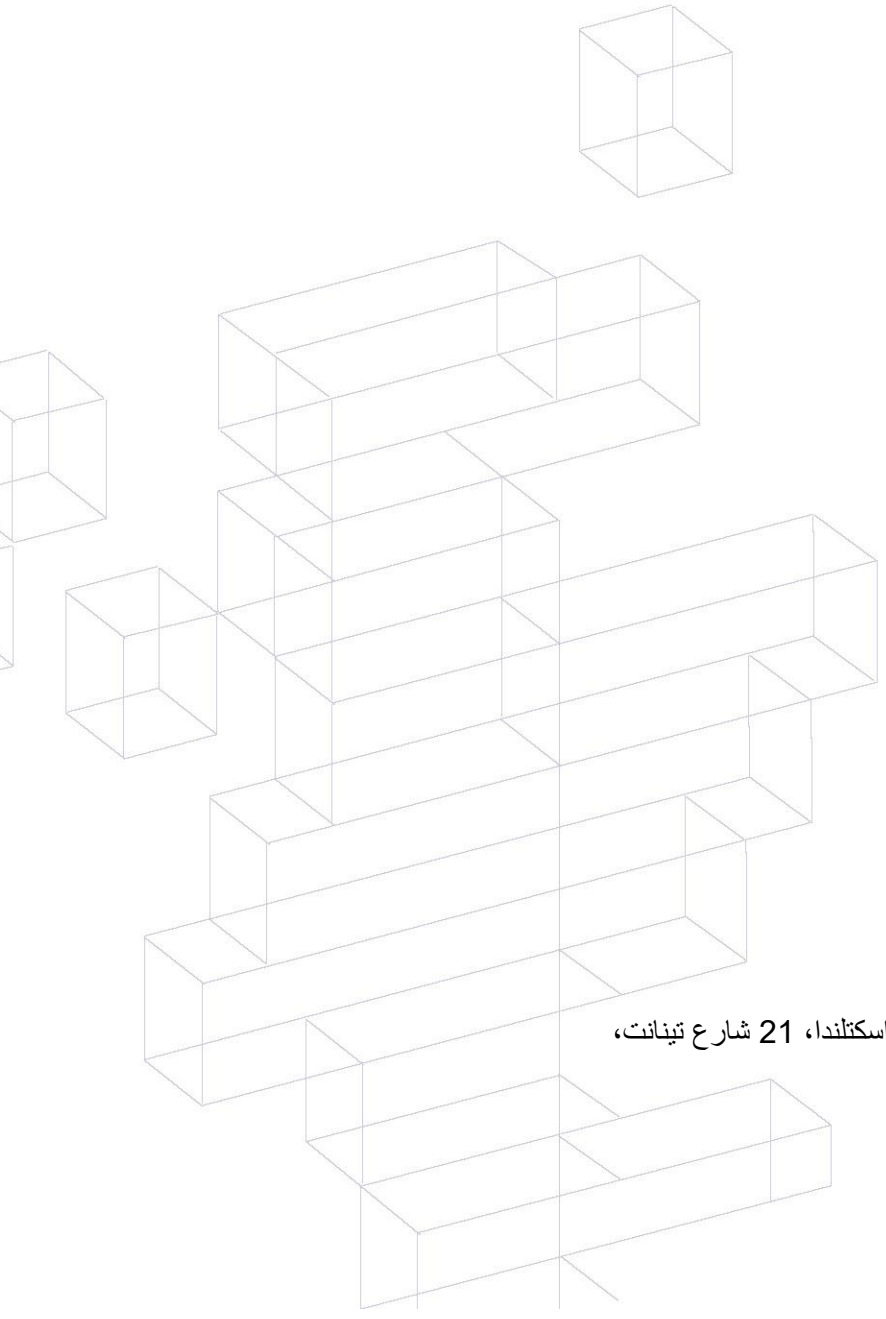

© جميع الحقوق محفوظة للحكومة الاسكتلندية لعام 2023

أصدرته الحكومة الاسكتلندية، نوفمبر 2023

أُنتِج لصالح الحكومة الاسكتلندية بواسطة مجموعة ايه بي إس - اسكتلندا، 21 شارع تينانت، إدنبرة EH6 5NA PPDAS1377574 (23/11)